

أقر في كامب ديفيد - ان « النظام » يراهن على ان تعقد مسار التسوية بصدد الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيجعله مطلوباً أكثر ، أميركياً وإسرائيلياً - فالدفع الإسرائيلي باتجاه التفاهم مع الأردن حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة دفع سيستمر ، مهما بدا ان إسرائيل بالاتفاق مع مصر تعتقد أنهما تملكان امكانية لترتيب الوضع هناك ، ولا سيما خلال السنتين او الثلاث الأولى من الفترة الانتقالية - والأردن بالإضافة الى مراهنته على ذلك ، فإنه يراهن أيضاً على الثقل السعودي ، والدور السعودي ، في تحديد مسار المفاوضات المقبلة حول الارض الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ . ومهما بدا ان هناك تفاوتاً بين البيان السعودي والبيان الأردني حول منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الرباط ، فإن هذا التفاوت شكلي ، ويسقط من الاعتبار لدى البدء بالاجراءات العملية . فالموقف السعودي المعلن ليس دائماً هو الموقف المحدد للسياسات السعودية . وأوضح مثال على ذلك موقف السعودية من زيارة السادات للارض المحتلة ، ففي حين ادان البيان السعودي هذه الزيارة ، كان موقف السعودية العملي ، هو دعم السادات ، ومساعدته في تطويع الموقف العربي . ويتضح من بيان السعودية حول كامب ديفيد انها لا تعارضه كصيغة او كنهج ، بل تعتبر « ان ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة مقبولة للسلام » كما لا تعتبر انفراد مصر لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل ، امراً يعنيها ، فهي « لا تعطي نفسها الحق في ان تتدخل في الشؤون الخاصة لاي بلد عربي ، ولا ان تناقش حقه في استعادة اراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح او عن طريق المساعي السلمية » ، وما هو جدير بالملاحظة ان السعودية كانت تحافظ على مسافة تبعدها قليلاً عن الموقف المصري او التحرك المصري ، في حين انها ، عملياً ، كانت تدعم وتبارك هذا التحرك . لقد كان الحفاظ على هذه المسافة - ولو شكلياً - ضرورياً للسعودية ، لانه كان يتيح لها التحرك مع الاطراف العربية الاخرى باتجاه تخفيف معارضتها للحركة المصرية ، وباتجاه العمل على استيعاب الحركة المصرية ضمن الموقف العربي العام . ولا شك ان دعوات « التضامن العربي » السعودية المتكررة عقب كل حركة مصرية واسعة باتجاه أميركا وإسرائيل ، كانت دعوات لاستيعاب الحركة المصرية وتطويع الموقف العربي على ضوءها .

لقد اتاحت هذه السياسة السعودية ان تلعب دوراً كبيراً في الحد من فعالية الاستقطاب العربي المعارض للسادات ، والحد من اندفاعه نحو خيارات الحسم الاستراتيجي لمواجهة السلام الأميركي - الإسرائيلي - المصري .

لقد شكلت السعودية ودول النفط في الخليج - الكويت ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، إضافة الى المغرب وعمان ، استقطاباً اخر يحاول ان يحافظ على موقع له بين دول جبهة الصمود والتصدي وبين السادات .

والنظام الأردني ، في وسط كل حركة الاستقطاب هذه ، من هنا وهناك ، يحاول ان يحافظ على موقع متميز له ، بانتظار ما يحدث من تطورات . ولكن الى متى تسمج التطورات المقبلة ، والمحتملة ان يحافظ النظام الأردني على موقعه هذا ؟

يبدو ان من الصعب ان يحافظ الملك الأردني على موقفه هذا في وقت تتسارع فيه الاحداث ، بشكل يفرض على الجميع ان يحددوا مواقفهم بوضوح . والمواقف الانتظارية ، او المواقف التي تحاول الحفاظ على مسافة وسط حركة الاستقطاب التي تجري في المنطقة ، لن تقوى على الصمود ، والأردن في النهاية محكوم باحد خيارين ، فاما ان يخرط في